في ذاته حادث وعلى التنزيهات السابقة في قوله ليس بجسم الخ
قوله المقدر في الازل نعت لما يقع وهو توجيه للتسمية بالقدر
وانما فسر الش القدر بما ذكر ليقول المتن خيره وشره واما القدر
بالمعنى المصدري هو ايجاد الله الاشيا على قدر مخصوص ولا
يضاف الشر اليه تعالى ادبا وان كانت الاشيا كلها خيرها
وشرها بتقديره تعالى والقدر بالمعنى المصدري قرين
القضا في عبارة المتكلمين فقضا الله عند الاشاعرة كما في
شرح المواقف وغيره هو ارادته الازلية المتعلقة بالاشيا على
ما هي عليه فيما لا يزال وقدره سبحانه وتعالى ايجاد الاشيا
على قدر مخصوص من كونها على وفق الارادة **قوله** كاين منه
انما قدره ليكون نصا في الخبرية ولا يتوهم خلافه واما
فهو واجب الحذف كما تقرر في محله **قوله** ممكنا كان او ممتنعا
اراد بالامكان العام فيشمل الواجب **قوله** وما لا فلا ظاهره
وما لم يعلم انه يكون وليس مرادا بل المراد وما علم انه لا يكون
كما بينه الش وظاهر عبارة المتن يشمل صورتين احداهما
انتفا العلم راسا وهو محال والثانية علم انه لا يكون لانه
يصدق عليه عدم علم انه لا يكون وهو المراد هنا **قوله**
بقاؤه الخ اي وجوده واما صفة البقا فستاتي **قوله**
فالارادة تابعة للعلم اي عند الاشاعرة واما عند
المعتزلة فتابعة للامر لانهم يقولون ان الله يريد ما امر
به من خير سوا وقع ام لا ولا يريد ما نهى عنه من شر سوا وقع
ام لا وتظهر ثمرة الخلاف في ايمان ابي جهل فعند الاشاعرة
انه مامور به وليس مرادا وكونه منهيا عنه ومراد وعند

المعتزلة

المعتزلة بالعكس من حيث الارادة قال ايمتنا ولو اراد
ما لا يقع كان نقصا في ارادته لكلالها عن النفوذ فيما
تعلقت به وتوسط بعضهم بما يرفع الخلاف فقال الارادة
قسمان ارادة امر وتشريع وارادة قضا وتقدير فالاولى
وتسمى الارادة الشرعية تتعلق بالطاعة لا بالمعصية
لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
والثانية وتسمى الارادة القدرية شاملة لجميع الممكنات
لقوله تعالى فمن يرد الله ان يهديه واعلم ان تبعية الارادة
للامر عند المعتزلة لا تنافي قولهم باتحادهما ما صدقا
لا مفهوما **قوله** وهي ما دل على الذات باعتبار صفة اي
والمراد هنا تلك الصفة وان حصل تداخل مع قوله وصفات
ذاته لان مقام التنزيه مقام خطابة **قوله** عند تعلقها به
دفع به ما يتوهم من كون مقدور القدرة قد لا يشملها
قوله وهو صفة ينكشف بها الشيء عند تعلقها به تبع في
هذا التفسير المولى سعد الدين في شرح العقايد وهو كما
قال بعض المحققين غير مناسب من جهة ان الانكشاف يوهم
سبق الخفا وعلم الله تعالى منزه عن ذلك والمناسب في
تفسيره ان يقال صفة ازلية تتعلق بالشيء على وجه الاحاطة
به على ما هو عليه دون سبق خفا **قوله** تقتضي صحة العلم
اي على وجه الشرطية بمعنى انه ينتفي العلم بانتفايها **قوله**
من الفعل والترك اي وجود الشيء وعدمه اذ هما طرفا الشيء
الممكن **قوله** وهما صفتان يزيد الانكشاف بهما الخ المراد ان
حقيقة الانكشاف بهما غير حقيقة الانكشاف بالعلم فكما ان

Copyright © King Saud University